

حركة نحو يضرب إذا دخلت الجازم فقلت لم يضرب
 فحذف الحركة وحذف حرف نحو لم يضربا أصله يضربان
 فالجذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف فلا يجعل
 ما كان قسما من الشيء قسيما له تأمل **قوله** تغيير الح
 اعترضه العلامة الشنواني أن المقصود تفسير الأعراب
 الذي يتصف به اللفظ والتغيير فعل الشخص فكيف يصح
 تغير الأعراب المذكور به وحمله عليه **واجاب** بأنه
 أراد به التغير وكثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل
 بالمصدر فالمعنى تغير انتهى ولا يخفى أن هذا الأيراد والجواب
 ساقط لا محل له كما قاله المحقق الحنفى على الأشموني لا ت
 الأعراب مصدر أعرب أي غير لغة واصطلاحا فهو
 وصف للفاعل لا للكلمة يدرك على هذا قول النخاعة هذا
 اللفظ معرب بصيغة المبني للمجهول وقد صرحوا بأن الأصل
 من المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللفظية لامبانية
 لها فالذي ينبغي إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب
 التناويل فيه فتأمل **قوله** آخر الاسم أي تغير الحرف
 الذي هو آخرها إذا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة
 أو حكما إذا كان أعربا بالحروف أو صفة بان تبدل صفة
 بصفة أخرى حقيقة أو حكما أو بالحركات أي شتواني **قوله**
 الممكن أي المعرب يخرج المعرب غير الممكن وهو الذي تنابة
 الحرف فإنه مبني نحو هذا والذي **قوله** والغضل بالجر عطف

على الاسم

على الاسم أي وتغيير آخر الفعل المضارع الخالي من التوئين
 وأما إذا بان شتوته أحد التوئين فإنه يكون مبنيًا وعند
 أبي طلحة أنه مع نون الأناث معرب بحركات مقدرة منع
 من ظهورها السلوك للنون وقال بعضهم بأعرابه أيضا
 وإن بان شتوته نون التوكيد **قوله** لفظا أو تقديرًا تفصيل
 لتغيير الآخر ثم يجوز أن يكونان منصوبان على الحال من
 تغيير على أيهما صحفد ران بمعنى اسم المفعول والمعنى
 تغيير آخر الأعمم والفعل المضارع حال كون التغيير
 ملفوظا به أو مقدرًا والمواد أثره أو ما يدل عليه وهما
 الحركات وما تان عنهما لأن نفس التغيير ليس ملفوظا ولا
 مقدرًا ويجوز أن يكونا منصوبين على المصدرية فيكونان
 بمعنى المفعول أيض والمعنى على هذا التغيير آخر الاسم أي تغيير
 ملفوظا أو مقدرًا أي ملفوظا بأثره أو ما يدل عليه أو مقدرًا
 ذلك الأثر على تقدم ويجوز أن يكون خبرًا كان المندوة
 أي سوا كان ما ذكر لفظا أو تقديرًا فان قلت لا يجوز في
 الحدود ذكر أو الجيب بان محله إذا كانت أو لثنت
 والتقدير والظن أو الألبها أو معنا ليست كذلك
 وإنما هي للتقسيم **قوله** بعامل أي بسبب عامل **قوله** ملفوظ
 به كجاء زيد أو مقدر بان حذف إما جوازًا نحو قوله تعالى
 قالوا خيرًا أي انزل خيرًا أو جوبًا نحو قوله تعالى وإن أحد

العارض